

عجز ميزانية سلطنة عمان ينخفض بنسبة 53 بالمئة

من المتوقع أن تتحسن ثقة الأسواق المالية بسلطنة عمان بدرجة كبيرة بعد أن تمكنت من تسجيل خفض كبير في عجز الموازنة بعد نجاحها في تقليص الإنفاق وتعزيز الإيرادات من خلال إصلاحات وأسعة لمعالجة اختلالات المؤشرات المالية.

مسقط - أعلنت حكومة سلطنة عمان عن تسجيل انخفاض حاد في عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي، والذي قالت إنه تقلص بنسبة 53 بالمئة على أساس سنوي ليصل إلى 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار).

وتتمثل تلك الأرقام بنقطة نوعية كبيرة يمكن أن تعزز الثقة باقتصاد البلاد، التي تعاني من اختلالات كبيرة في المؤشرات المالية، أدت إلى تراجع ثقة الأسواق بسداتها السيادية وارتفاع تكاليف اقتراضها.

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني (حكومي) أن عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) مقارنة مع 1.4 مليار ريال (3.64 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2018.

وكانت بؤادر تحسن التوازنات المالية قد ظهرت في الشهر الماضي حين أعلنت مسقط عن بيانات مشابهة أكدت تراجع عجز الموازنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 67 بالمئة بمقارنة سنوية.

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني (حكومي) أن عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) مقارنة مع 1.4 مليار ريال (3.64 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2018.

وكانت بؤادر تحسن التوازنات المالية قد ظهرت في الشهر الماضي حين أعلنت مسقط عن بيانات مشابهة أكدت تراجع عجز الموازنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 67 بالمئة بمقارنة سنوية.

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني (حكومي) أن عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) مقارنة مع 1.4 مليار ريال (3.64 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2018.

من المتوقع أن تتحسن ثقة الأسواق المالية بسلطنة عمان بدرجة كبيرة بعد أن تمكنت من تسجيل خفض كبير في عجز الموازنة بعد نجاحها في تقليص الإنفاق وتعزيز الإيرادات من خلال إصلاحات وأسعة لمعالجة اختلالات المؤشرات المالية.

مسقط - أعلنت حكومة سلطنة عمان عن تسجيل انخفاض حاد في عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي، والذي قالت إنه تقلص بنسبة 53 بالمئة على أساس سنوي ليصل إلى 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار).

وتتمثل تلك الأرقام بنقطة نوعية كبيرة يمكن أن تعزز الثقة باقتصاد البلاد، التي تعاني من اختلالات كبيرة في المؤشرات المالية، أدت إلى تراجع ثقة الأسواق بسداتها السيادية وارتفاع تكاليف اقتراضها.

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني (حكومي) أن عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) مقارنة مع 1.4 مليار ريال (3.64 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2018.

وكانت بؤادر تحسن التوازنات المالية قد ظهرت في الشهر الماضي حين أعلنت مسقط عن بيانات مشابهة أكدت تراجع عجز الموازنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 67 بالمئة بمقارنة سنوية.

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني (حكومي) أن عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) مقارنة مع 1.4 مليار ريال (3.64 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2018.

وكانت بؤادر تحسن التوازنات المالية قد ظهرت في الشهر الماضي حين أعلنت مسقط عن بيانات مشابهة أكدت تراجع عجز الموازنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بنسبة 67 بالمئة بمقارنة سنوية.

وأظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني (حكومي) أن عجز الموازنة في النصف الأول من العام الحالي بلغ نحو 660.6 مليون ريال (1.72 مليار دولار) مقارنة مع 1.4 مليار ريال (3.64 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2018.

1.7
مليار دولار عجز الموازنة العماني
في النصف الأول من العام مقابل
3.64 مليار قبل عام

وبلغ حجم إيرادات الموازنة في تلك الفترة نحو 5.51 مليار ريال (14.3 مليار دولار) مقارنة بنحو 4.94 مليار ريال (12.8 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام الماضي.

أما على صعيد النفقات الحكومية فقد تراجعت خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 2.8 بالمئة بعد

اقتصاد إيران في أقسى انكماش منذ حربها مع العراق

صندوق النقد يربح انكماشاً بنسبة 9.3 بالمئة هذا العام



بحثاً عن عملة الشيطان الأكبر

وتذهب بيانات أوبك إلى أن إنتاج النفط الإيراني تراجع من 3.5 مليون برميل يومياً قبل فرض العقوبات الأميركية في نوفمبر 2018 إلى 2.2 مليون في يوليو الماضي. وتراجعت الصادرات بأكثر من 80 بالمئة.

ويرى حكيميان أنه حتى لو استطاعت إيران بيع النفط فإن القبضة الحديدية للولايات المتحدة على النظام المصرفي العالمي تشل قدرتها على وضع يدها على إيرادات عمليات البيع.

ويؤكد ذلك سفاكيانكيس بالقول إن العقوبات على صادرات الطاقة مرتبطة بالجانب المالي، وإذا أرادت أي جهة شراء النفط الإيراني، فإنها لن تستطيع لأن المؤسسات المالية لا تستطيع تسهيل الصفقات.

وتشير توقعات فوكس إيكونوميكس إلى جوانب أخرى للضرر الذي أصاب الاقتصاد الإيراني، مثل تراجع تراجع الاستهلاك الخاص هذا العام بنسبة 2.8 بالمئة وتراجع الاستهلاك الحكومي بنسبة 1.8 بالمئة وانخفاض الواردات والصادرات بأكثر من 20 بالمئة.

ونسبت فايننشال تايمز إلى سفاكيانكيس قوله إن "فقدان الثقة يجعل من الصعب القيام بالأعمال مع بقية العالم... قصة الأسد الطويل للاقتصاد الإيراني كئيبة إلى حد كبير. اعتقد أن التومان سيستمر في السقوط".

ويضيف أن "الاقتصاد الإيراني يعاني عددا كبيرا من المشكلات إلى درجة أنهم لا يعرفون في الواقع من أين يبدأون. هناك أوجه تشابه كثيرة مع فنزويلا. هم لم يصلوا إلى تلك المرحلة حتى الآن، لكنهم يتبعون ما مر به الاقتصاد الفنزويلي قبل بضعة أعوام".

ويستبعد حكيميان أي "تحول كبير في الموقف الإيراني" حتى إذا تراجع تأثير العقوبات وكان هناك زخم في الجهود الرامية إلى جذب السياح الأجانب بعد قرار إلغاء متطلبات التأشيرة للزوار من الصين.

ويقول "ليس من الصعب أن نتصور أن يكون البيت الأبيض قادراً على الضغط على الاقتصاد الإيراني في المرحلة المقبلة".

ويضيف أنه على المدى الأطول، لا بد من ربط نهوض إيران اقتصادياً بحل مشكلاتها في السياسة الخارجية، وهي مسألة صعبة التصور في الظروف الحالية.

وأكد أن "رأس المال البشري في إيران جيد جداً وكذلك الثروات والموارد الطبيعية، وهذا يعني أن اللجنة الأبدية والمصير المظلم مرتبطان بسياسات النظام".

أكد خبراء وتقارير عالمية أن الاقتصاد الإيراني سيتلقى ضربة قاضية من تفاقم الانكماش المتوقع. واستبعدوا أي أمل لنجاة الاقتصاد إلا إذا حصل تغيير في سياسات طهران الخارجية.

لندن - ذكرت تقارير عالمية أن الاقتصاد الإيراني يتجه لانكماش غير مسبوق منذ الحرب الطويلة مع العراق في ثمانينات القرن الماضي بسبب الشلل الذي فرضته العقوبات الأميركية الشاملة.

ويرجح صندوق النقد الدولي في آخر تقاريره في يوليو أن يتسع انكماش الاقتصاد الإيراني إلى 9.3 بالمئة هذا العام، وهو رقم أسوأ بكثير من تقديراته السابقة في أبريل التي توقعت انكماشاً بنسبة 6 بالمئة.

وسيكون هذا الانكماش الأقسى، الذي تشهده إيران منذ نهاية حرب الثماني سنوات مع العراق في عام 1988.

وتعكس تقديرات الصندوق، التي لن يصدر تعديل لها حتى نوفمبر المقبل، إلغاء واشنطن لجميع إعفاءات شراء النفط الإيراني في مايو، والتي جاءت بعد التقديرات السابقة.

وتتوقع تلك التقديرات جميع التوقعات المتشائمة بشأن وطأة العقوبات على الاقتصاد الإيراني، حيث ترجح مؤسسة فوكس إيكونوميكس انكماشاً بنسبة 5.9 بالمئة في العام المالي الإيراني الذي ينتهي في مارس 2020.

ويقول ستيف جونسون في تحليل في صحيفة فايننشال تايمز إنه مهما كان نطاق الركود هذا العام، فإنه سيوجه ضربة قاضية لبلد يعرف جيداً قسوة التراجع الاقتصادي ويضم 83 مليون نسمة.

ويخشى تشارلز روبرتسون، كبير اقتصاديي رينيسانس كابيتال الاستشارية من أن توقعات صندوق النقد القاتمة بشأن نمو اقتصاد إيران "قد يتبين أنها متفائلة فوق الحد".

ويضيف أن "بيانات الناتج المحلي الإجمالي الإيراني ستكون مؤلمة هذا العام، وأنه لن يتفاجأ إذا انكمش الاقتصاد بمعدلات تتفوق انكماشه بنسبة 9.9 في عام 1984 ونحو 9.5 بالمئة في عام 1988.

ويشير حسن حكيميان رئيس الرابطة الاقتصادية الإيرانية الدولية إلى أن التوقعات قبل انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، كانت ترجح نمو اقتصاد إيران هذا العام بنسبة 4 بالمئة ما يعني أنه سيخسر أكثر من 10 بالمئة من الناتج المحلي حتى إذا كان الانكماش بنسبة 6 بالمئة.

ويقول جون سفاكيانكيس، كبير اقتصاديي مركز الخليج للبحوث في الرياض، إن الإيرانيين شهدوا 8 أعوام من الجحيم في الثمانينات حين تم

العراق يبدأ إنشاء قرى سياحية في الأهوار

وقال رئيس اللجنة رشيد السراي إن زوار مناطق الأهوار في محافظة ذي قار يأتون من مختلف محافظات العراق، إضافة إلى السائحين الأجانب والبعثات الأخرى.

وأضاف أن مناطق الأهوار تفترق إلى أبسط الخدمات الأساسية بسبب الإهمال الحكومي لفرص تطوير تلك المواقع وجعلها من أهم المناطق السياحية في البلاد، وهو ما يمكن أن يحقق إيرادات تدعم خزينة الدولة.

وأوضح أن أبسط التقديرات تشير إلى إمكانية تحقيق إيرادات بقيمة 5 مليارات دينار سنوياً من الرسوم فقط، فضلاً عن عوائد النشاط الاقتصادي المحلي وتوفير الآلاف من فرص العمل الدائمة والمؤقتة.

وقال السراي "الأوضاع المتردية لتلك المناطق ناتجة عن إهمال مؤسسات الحكومة الاتحادية التي لم تقدم شيئاً، بل إنها تمنع أي طرف محلي من تطويرها". وأكد إمكانية مضاعفة الإيرادات وفرص العمل بشكل كبير إذا ما توفرت المرافق السياحية والخدمية المناسبة.

حالياً إلى جهود كبيرة من الحكومة المركزية. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة إلى أن ما يصل إلى مليون سائح يزورون مناطق الأهوار سنوياً، لكنها تؤكد أن تلك المناطق تفترق إلى أبسط الخدمات والاهتمام الحكومي.

وقال بيان لوزارة الثقافة إن الوزير بحث مع رحيم الخاقاني رئيس مجلس محافظة ذي قار، سبل تطوير واقع السياحة والآثار والنهوض بالبنى التحتية للمؤسسات الثقافية والمرافق العمرانية في الأهوار والمناطق الأثرية.

ونسب البيان إلى الحمداني قوله إن الوزارة تسعى لإعناش الاستثمار في القطاع السياحي لأن واقع السياحة لا يمكن أن ينهض دون القطاع الخاص.

وأضاف أن الوزارة رصدت تمويلاً بقيمة تقارب 13 مليون دولار سنوياً لمشروع الأهوار والآثار لمدة 5 سنوات، سيجري استثمارها في إنشاء قرى سياحية في الأهوار، وتطوير مدينة أور الأثرية.

وأكد الخاقاني أن قطاع الثقافة والسياحة في محافظة ذي قار تعرض لنظم كبير على مدى عقود وأنه بحاجة



عبد الأمير الحمداني
خصصنا 64 مليون دولار لإنشاء قرى سياحية في الأهوار وتطوير مدينة أور



ثروة سياحية مهمة